تقرير

المائدة المستديرة

حول "تعزيز المشاركة السياسية والوعي الانتخابي للمواطن وتفعيل دور المنظمات الأهلية في متابعة الانتخابات"

بتعاون مشترك بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للانتخابات

الثلاثاء 22 أبريل 2025

إعداد

دكتور: أيمن عيسى

تقرير

المائدة المستديرة

حول "تعزيز المشاركة السياسية والوعي الانتخابي للمواطن وتفعيل دور المنظمات الأهلية في متابعة الانتخابات"

بتعاون مشترك بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للانتخابات

الثلاثاء 22 أبريل 2025

المقدمة:

في سياق الجهود الوطنية لتعزيز الديمقراطية وترسيخ ثقافة المشاركة السياسية، جاء تنظيم المائدة المستديرة بعنوان: "تعزيز المشاركة السياسية والوعي الانتخابي للمواطن وتفعيل دور المنظمات الأهلية في متابعة الانتخابات"، كثمرة تعاون بنّاء بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للانتخابات، ضمن رؤية تشاركية تهدف إلى تمكين المواطن من ممارسة حقوقه الدستورية، وترسيخ الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية.

ويؤمن المجلس القومي لحقوق الإنسان بأن الوعي السياسي والمشاركة الفاعلة للمواطن في الانتخابات، يمثلان حجر الزاوية لأي تحول ديمقراطي حقيقي. وتكمن أهمية هذه الفعالية في دعم حق المواطن في اختيار من يمثله بحرية، وإعلاء قيمة صوته كأداة للتغيير والمساءلة، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في المتابعة والتوعية، بما ينعكس إيجابًا على مسيرة الإصلاح السياسي وتكريس مبادئ الحكم الرشيد.

المشاركون:

في إطار برنامج تعاون لتعزيز المشاركة السياسية، الذي يُجسّد أطر التعاون البناء بين الهيئة الوطنية للانتخابات والمجلس القومي لحقوق الإنسان بموجب بروتوكول الشراكة الموقع بين الجانبين، انعقدت أولي الفاعليات في البرنامج.

ترأست المائدة السفيرة مشيرة خطاب، رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان، والقاضي حازم بدوي، رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات. شارك أيضًا الدكتور هاني إبراهيم، القائم بأعمال الأمين العام للمجلس،

والأستاذ عصام شيحة، عضو المجلس، وتولى الأستاذ عبد الجواد أحمد، عضو المجلس ومنسق تنفيذ البروتوكول، إدارة الجلسات. مثّلت الهيئة الوطنية للانتخابات بوفد رفيع المستوى، ضم القاضي محسن دردير، المستشار محمود عبد الواحد، المستشار هاني جاد الله، القاضي أحمد بنداري المدير التنفيذي للهيئة ، القاضي شادي رياض، والقاضي شريف صديق. كما شارك في الفعالية عدد كبير من أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، إلى جانب ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية المعنية بالشأن الانتخابي، في مشهدٍ يجسد الشراكة والتكامل المؤسسي والمجتمعي.

المحاور الرئيسية:

شهدت المائدة ست جلسات نقاشية ثرية ومتنوعة، تمحورت حول الموضوعات التالية:

1. أركان الوعي الانتخابي لدى المواطنين وأثره على المشاركة السياسية.

2. المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة، وآليات تطبيقها محليًا.

3. دور منظمات المجتمع المدني في متابعة العملية الانتخابية وضمان شفافيتها.

4. الإطار القانوني والدستوري المنظّم للانتخابات في مصر.

5. التحديات العملية واللوجستية المرتبطة بتنظيم الانتخابات وسبل معالجتها.

6. تعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة عبر ضمانات النزاهة والاستقلالية.

التوصيات:

1. إعداد استراتيجية وطنية شاملة للانتخابات تشارك فيها الهيئة الوطنية والمجلس القومي والجهات المعنية لضمان مشاركة فعالة من مختلف فئات المجتمع.

2. تعزيز الثقافة الانتخابية من خلال إدماج مفاهيمها في المناهج التعليمية، وتكثيف التوعية عبر الإعلام الوطني، مع تدريب الإعلاميين على التغطية المهنية.

3. تمكين منظمات المجتمع المدني من أداء دور رقابي فعّال عبر تسليم بطاقات المتابعة مبكرًا وتقديم الدعم اللوجستي اللازم.

4. نقل الحملات التوعوية للمحافظات والمناطق الريفية من خلال لقاءات وورش ميدانية تستهدف المواطنين في القرى والنجوع.

5. تيسير مشاركة ذوي الإعاقة، خاصة البصرية من خلال أدوات تصويت ميسّرة، وإشراك النقابات وممثلي الفئات المجتمعية في التوعية.

6. تحسين البنية التحتية للجان الانتخابية بتوفير مظلات وأماكن انتظار مريحة، وتيسير الوصول لكبار السن وذوي الإعاقة.

7. تعزيز الشفافية والتواصل الدولي عبر تقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان التي توضح الواقع الانتخابي وجهود الدولة في حقوق الإنسان.

الخاتمة:

عكست المائدة المستديرة حرص المجلس القومي لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للانتخابات على المضي قدمًا نحو بناء بيئة ديمقراطية مستدامة تُعلي من شأن المواطن وتُرسّخ ثقافة المشاركة الواعية. وقد جسّدت الفعالية التزام المؤسستين بتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني، وتفعيل دوره الحيوي في الرقابة والمتابعة، وإرساء قواعد الشفافية والنزاهة في كل مراحل العملية الانتخابية.

وتمثل هذه المائدة انطلاقة فعلية لمسار وطني شامل يتبنى التغيير من خلال التوعية والتمكين، ويؤكد أن مستقبل الديمقراطية في مصر يصنعه المواطن الواعي، والمؤسسات التي تؤمن بحقوقه وتعمل على صونها. إن التوصيات الصادرة تمثل خارطة طريق عملية لتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، ولبناء نموذج انتخابي يُحتذى به، يعبّر عن الإرادة الشعبية ويكرّس دولة القانون والمؤسسات.

إعداد

دكتور: أيمن عيسى